الدرس اللساني المعاصر من الجملة إلى النص
(قراءة في مسوّغات التحوّل)

جلال مصطفاوي
المركز الجامعي عين تيموشنت
الجزائر

• **الملخص:**

يرتبط ظهور علم اللسان باسم العالم اللغوي السويسري فردينان دي سوسير (١٨٥٧- ١٩١٣م) الذي أعاد قراءة مناهج البحث اللغوي الكلاسيكية (النحو التقليدي والفيلولوجيا التاريخية والنحو المقارن) قراءة نقدية جريئة في سبيل بناء رؤية جديدة (=لسانيات الجملة) شعارها العلم والدقة المنهجية، ومن المعلوم أن دي سوسير ومن جاء من بعده من البنيويين قد جعلوا الجملة هي البنية الكبرى للتحليل اللساني، إلى أن ظهرت رؤية علمية جديدة في سبعينيات القرن الماضي (=لسانيات النص) تنادي بضرورة تجاوز حدّ الجملة في التحليل إلى حدّ النص، فنحن لا نتواصل بالجمل المتفرقة غير المتناسقة، بل نتفاهم ونتحاور ونتواصل بالنصوص التي تحمل وعينا وقلقنا وفرحنا وآمالنا... سأحاول من خلال هذه الورقة قراءة مسوّغات التحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، وأن أسائل حدود العلاقة بينهما وآفاقها، فهل تعدّ الأخيرة امتداداً للأولى؟ أم إن بينهما قطيعة تامة؟ وهل توقف الدرس اللساني عند محطة النص؟

الكلمات المفتاحية: لسانيات- الجملة- النص- لسانيات النص- مسوغات التحوّل- الخطاب.

*****

- **تمهيد:**

النظرية الجديدة في الحقول المعرفية كافة، لا تتكشّف من العدم، بل هي وليدة عملية نقدية بنّاءة للمعرفة السابقة (التراث) أو المعاصرة، أو خروج متمرد من الأطر والأعراف التي كان العقل يسبح في أرجائها مطمئنّاً لها... فميلاد لسانيات سوسير (١٨٥٧- ١٩١٣م) - مثلاً- كان نتيجة الموقف النقدي الجريء الذي تبناه اتجاه مناهج الدراسات اللغوية السابقة عليه (منهج النحو التقليدي- منهج الفيلولوجيا التاريخية- منهج النحو المقارن)، أما لسانيات النص فقد كانت نشأتها تعبيراً عن رفض لسانيات سوسير (لسانيات الجملة) من حيث الكم على وجه الخصوص، فقد كانت جهود دي سوسير الخلّاقة حبيسة الجملة ومحدودة بأفقها، ليس هذا فحسب بل امتد الرفض إلى المنهج والغاية أيضاً. ولنا أن نتساءل الآن: ما هي مسوّغات التحوّل من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص؟ ثم كيف نحكم على العلاقة القائمة بينهما هل تعدّ اتصالية امتدادية؟

١- أضواء حول نشأة لسانيات النص:

غني عن البيان أن نحو الجملة - مع الاعتراف بقيمته المعرفية الكبيرة- قد عجز عن رسم معالم الطريق العلمي المنهجي لفهم اللغة بأشكالها المتعددة والإبداعية، ومستويات استخدامها المتنوعة، ويعزى ذلك لوقوفه عند حدود الجملة التي كانت تمثل الوحدة الكبرى في الدراسة والتحليل، الأمر الذي جعل تجاوز مستوى الجملة في التحليل اللساني أمراً لا مناص منه «فثمة ظواهر لا يمكن أن توصف في إطار الجملة التي تنتقل من كونها كلًّا في مرحلة عزلها عن سياقها المقالي والمقامي إلى مرحلة تكون فيها جزءاً من منظومة أكبر هي النص.»[1] وقد أشار (درسلر Dressler) في صدد حديثه عن بدايات تكوّن علم لسانيات النص

(١) دي بوجراند (و) درسلر (١٩٩٨م) - النص والخطاب والإجراء- تر: تمام حسان- عالم الكتب- القاهرة- ص٤.

إلى العمل المبكر لـ(H. Weil) ١٨٨٧م حيث علّق تتابع اللفظ على تتابع الأفكار وفصل هذا التتابع عن النحو، وعرض من خلال هذا الإجراء جملة من المعايير الوظيفية التي تحكم الجملة ومفهوماً خاصاً بأسلوب الأفكار أيضاً[١]، ويرى محمد الشاوش تعقيباً على هذا المنهج أن «(تتابع اللفظ متعلق بتتابع الأفكار) كانت حجر الزاوية في فكر الجرجاني مع الفارق الكبير المتمثل في فصل (Weil) تتابع الأفكار عن النحو وربط الجرجاني بينهما»[٢]. وقد ذكر سعيد بحيري في التأريخ لهذا العلم، أن كثيرًا من الدارسين رأوا أن بداية البحث في النص تعود إلى رسالة الباحثة الأمريكية (I. Nye) التي قدمت أطروحتها للدكتوراه سنة ١٩١٢م، وتضمنت فصلاً يبحث في الربط بين الجمل، وتعرضت أيضاً لدراسة بعض الظواهر النصية مثل ظاهرة النقصان وعدم الاكتمال وظاهرة التكرار وغيرها أنها أشكال محددة للعلاقات الداخلية بين الجمل المختلفة وحاولت اكتشاف كنه هذه العلاقات[٣]. من جهة أخرى يرى كثير من الباحثين أن البداية الفعلية الحقيقية لتحليل الخطاب كانت على يد (زيلج هاريس Zellig Harris) في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. يقول سعد مصلوح: «ولم يبدأ الاتجاه إلى نحو النص في فرض وجوده إلا مع بدايات النصف الثاني من هذا القرن، حيث نشر (زيلج هاريس) دراستين اكتسبتا أهمية منهجية في تاريخ اللسانيات الحديثة تحت عنوان تحليل الخطاب (Discourse Analysis)؛ إذ إنّه بهاتين الدراستين لم يكن أول لساني حديث يعدّ الخطاب موضوعاً شرعياً للدرس اللساني فحسب، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمّنها برامجه بتقديم أول تحليل منهجي لنصوص بعينها، وقد خرج بذلك عن تقليد أرساه (بلومفيلد) يقضي بأن التعبير المستقل بالإفادة أو الجملة هو ما يهتم به اللساني، أما النص فليس

(١) نقلاً عن: د/ سعيد حسن بحيري - علم لغة النص- ص١٨

(٢) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية- جامعة منوبة- كلية الآداب- منوبة - تونس- ط٠١- ٢٠٠١م- ج٠١- ص٧٦

(٣) ينظر: د/ سعيد حسن بحيرى- علم لغة النص- ص١٨

إلا مظهراً من مظاهر الاستعمال اللغوي»[1]. وقد تطور البحث اللساني النصي بعد ذلك بمجموعة من المحاولات الجادة، منذ النصف الثاني من الستينيات، لتظهر المحاولة الرائدة التي قدّمها كل من (هاليداي Halliday) و(رقية حسن) في كتابهما «التماسك في الإنجليزية» (Cohesion in English) في سنة ١٩٧٦م،حيث عالجا بالدرس وسائل الربط التي تتجاوز مستوى الجملة تطبيقاً على اللغة الإنجليزية... وفي عام ١٩٧٧م بسط (فان ديك Van Dijk) تصوراً جديداً لتماسك النصوص في كتابه «النص والسياق» (Text and Context)، فلم يكتفِ بدراسة البنية الداخلية للنصوص كما فعل هاليداي ورقية حسن، بل وظّف المعطيات التداولية، وربط بنية اللغة النصية بالعالم الخارجي (سياق الاتصال) ثمّ قدّم بعد ذلك رؤية أكثر شمولاً في مؤلفه (علم النص مدخل متداخل الاختصاصات) حيث درس النص من زوايا متعددة ومتكاملة: الدلالية والبلاغية والتداولية والاجتماعية والسيكولوجية والأسلوبية، وهي زوايا تتضافر في سبيل فهم النص وتفسير آليات إنتاجه وجمالياته تلقيه.

وفي سنة (١٩٨١م) رسم كل من (درسلر Dressler) و(ديبوجراند DeBeaugrande) معالم منهج شامل يستثمر كل الجهود النصية السابقة عليهما، ووضعا مدخلاً لدراسة النص في كتابهما «مدخل إلى لسانيات النص» (Introduction to text linguistics) من خلال سبعة معايير للنصية (=ما يميّز النص من اللانص) وهي: التماسك والانسجام والإعلامية والتناص والسياق والقصدية والمقبولية.

٢- مسوّغات التحوّل من الجملة إلى النص:

يعلّل سعد مصلوح التحوّل إلى نحو النص بقوله: «...ثمة إذن نمطان من النحو، أما أولهما فنشير إليه في العنوان بمصطلح نحو الجملة (Sentence Grammar)، وإليه ينتمي النحو العربي في صورته المعروفة، ونحو الجملة هو طراز من التحليل

(١) سعد مصلوح- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص- ص٤٠٧- ٤٠٨

النحوي يقيّد معالجته بحدود الجملة أو القول المفيد إفادة يحسن السكوت عليها، ويرى فيها أكبر وحدة لغوية يطمح إلى تحليلها وتقعيدها، على خلاف بين المدارس اللسانية في مفهوم التقعيد نفسه: أهو تصور تنظيمي يقترحه الباحث مسقطاً إياه على المادة اللغوية، أم هو كشف واستكناه لنظام باطن ومستكن بالفعل وراء ظاهرات السلوك اللغوي؟ ونحو الجملة حين يعدّ قواعدها منتهى همّه ومبلغ علمه لا يقرّ للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها، وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي»[1]، ويضيف سعد مصلوح مستطرداً: «... إن نحو النص الذي نريده وندعو إليه هو نمط من التحليل ذو وسائل بحثية مركبة تمتد قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدرجي، يبدأ من علاقات ما بين الجمل، ثم الفقرة، ثم النص أو الخطاب بتمامه»[2]. وفي السياق نفسه يقول (برند شبلنر Bernd Spillner): «يقوم علم لغة النص على فكرة أن النص يعدّ الموضوع الرئيسي في التحليل والوصف اللغوي، هذا على الرغم من أن الجملة تعدّ (تقليداً وما زالت) أكبر وحدة لغوية. هكذا كانت النظرة إلى النحو التحويلي في شكله المعروف الذي ظهر لأول مرة في السنوات الخمس عشرة الماضية على أنه نحو الجملة، فالجملة هي المقصد في القضية التحويلية. وتعرف اللغة في النظرية التحويلية على أنها مجموعة من الجمل التي ينتجها النحو، إن تركيبة (المتكلم- السامع) تتقرّر بناءً على الكفاءة النحوية للجملة وقبولها، وسبقت الإشارة إلى أن وحدة (الجملة) ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي، وهكذا يمكن الحكم بقبول جملة ما إذا أرجعها الإنسان إلى الجملة السابقة، وتتضح الحاجة إلى إرجاع المسائل العملية البسيطة إلى معلومات الجمل السابقة...»[3].

(١) المرجع السابق- ص٤٠٧

(٢) المرجع نفسه- ص٤٠٧

(٣) برند شبلنر- علم اللغة والدراسات الأدبية- ت: محمود جاد الرب- الدار الفنية للنشر والتوزيع- ط٠١ - ١٩٨٧م- ص١٨٤

ويوضّح (محمد العبد) في كتابه: اللغة والإبداع الأدبي قيمة هذا التحول بقوله: «لقد رأى علماء علم اللغة النصي من أمثال (بتوفي J. S. Petofi)، و(هاريس Z. Harris) وغيرهما، رأوا أن الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي؛ إذ لا بد من أن يتجه الوصف في الحكم على وحدة الجملة من وضعها في إطار وحدة كبرى هي النص. وقد عدّ علم لغة النص في رأيهم تطوّراً وتوسيعاً لعلم لغة الجملة الذي شُغل به البنائيون الأمريكان منذ (بلومفيلد)، كما شُغلت به مدرسة (تشومسكي) في الكفاءة اللغوية التي توصف توليدياً في إطار القدرة على توليد الجمل. وقد استطاع (هاريس) بمناهجه النصية المبكرة التي اعتمدها في تحليل الخطاب (١٩٥٢م) تطوير المناهج البنيوية المتبعة في تحليل الجملة. لقد عُني علم اللغة النصي في دراسته لنحو النص بظواهر تركيبية نصية مختلفة منها: علاقات التماسك النحوي النصي، وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب التابعة والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة والتحويل إلى الضمير والتنوعات التركيبية وتوزيعها في نصوص فردية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة، وهي التي لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً دقيقاً إلا من خلال وحدة النص الكلية»[1]. ويقول حماسة عبداللطيف في كتابه النحو والدلالة: «إن تجزئة النص من أجل دراسته ليست تجزئة يراد بها تحنيط هذه البقايا المجزأة، ولكن يراد بها أن نفهم عقلياً حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحي الذي نحبه وهو النص»[2].

فالنص هو الغاية المنشودة وإن كانت نقطة البدء في التحليل هي الجملة. انطلاقًا من الأقوال السابقة نستنتج بأن مسوّغات التحوّل من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص كثيرة ومتنوعة وضرورية؛ أهمها أن لسانيات الجملة تدرس

(١) محمد العبد- اللغة والإبداع الأدبي- دار الفكر- القاهرة- مصر- ط٠١- ١٩٨٩- (نقلا عن د/ سعيد حسن بحيرى- علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات)- ط٢- دار المختار- القاهرة- ٢٠١٠م- ص٨٧).

(٢) حماسة عبد اللطيف- النحو والدلالة- ص١٦٥

الجملة بمعزل عن مختلف السياقات التي أنتجتها (لغوية، مقامية، اجتماعية...) في حين أنه يجب الربط ما بين بنية الجملة اللغوية وبقية الجمل السابقة واللاحقة التي تكوّن معها جسد النص. ثمّ إن دلالة النص ليست هي مجموع الدلالات الجزئية للجمل، فالنص مشفّر في الجمل ويتكوّن من خلال الجمل وليس بالجمل، لذلك فللنص كيانه الخاص المستقل عن مجرد جمع جمله. أضف إلى ذلك أن الاقتصار على الجملة لا يمكن أن يكشف عن طبيعة النص ونمطه (حجاجية، سردية، وصفية، إخبارية... إلخ) التي من شأنها أن تغذي فهمنا وتذوقنا للنص المراد تحليله...

هناك مجموعة من الأسباب دعت اللغويين إلى توسيع مفهوم النحو ليشمل النص بعد أن كان مقصوراً على تحليل الجملة، منها:

١- أهمية البعد عن الشواهد المتكلفة في أثناء المعالجة اللغوية، والحاجة لشواهد عفوية مقنعة بالظاهرة اللغوية موضوع الدراسة وتلك الشواهد أوفر في الجملة الواحدة بل في نص متكامل أُنتج في موقف ما.

٢- عدم اكتفاء الجملة المفردة بذاتها وحاجتها إلى ما حولها من الجمل، أي بترها عن سياقها لا يعطيها دلالة صادقة، ومن ثم يفقد التحليل صفة الوعيية؛ لذلك تباينت القراءات الحديثة - القائمة على أساس أن النص كل متكامل- للنصوص القديمة (مثل المعلقات) عن القراءات القديمة للنصوص نفسها، التي نهجت في تحليلها نهج الاهتمام بأجزاء النص، وفصلها بعضها عن بعض.

٣- في الاقتصار على دراسة الجملة تجاهل لنواح دلالية وسياقية كثيرة، مما يؤدي إلى التركيز على الجوانب التركيبية البحتة، ويحوّل اللغة إلى شكل فارغ من أي مضمون، ماعدا البنية السطحية الظاهرة لها. وإذا صلح هذا في دراسة الخطاب اليومي فلن يصلح في دراسة اللغة الأدبية.

٤- انفتاح الدراسات اللغوية على مختلف العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع وعلم النفس والإعلام مما أدى إلى الحاجة الماسة إلى دراسة أثر هذه الجوانب في العملية الاتصالية.

٥- عندما نعتمد التحليل النصي نجد أن هناك إمكانية عالية لتأويل الأوضاع المختلفة للجملة بناء على السياق الواردة فيه، على العكس من حالة فصل الجمل عن سياقاتها.

٦- الحكم على تركيب ما أنه جملة من عدمه يكون حسب المقابلات والمقارنات بين الأنماط المعهودة المتفق عليها، أما النص فيكون الحكم عليه من خلال تحقيقه لوظيفة الاتصال، وإن خالف بعض القواعد النحوية وشذّ عنها أحياناً كما يحدث في الشعر؛ إذ تبرز فيه ظاهرة الانحراف عمّا اتُّفِق عليه من الناحية التقعيدية لكنه على الرغم من ذلك يحقق الوظيفة الاتصالية بكفاءة عالية. أي أن للنص - كما يرى دي بوجراند- وظيفة براغماتية وهدفاً يراد تحقيقه منه بعكس الجملة.

٧- العوامل الاجتماعية والنفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل[1].

٣- لسانيات النص (قراءة في المفهوم):

مصطلح لسانيات النص واحد من المصطلحات العديدة التي وُضعت لترجمة مصطلح لساني حديث شاع في الأبحاث اللغوية النصية في أروبا، فهو في الإنجليزية (Text Grammar) وفي الفرنسية (Grammaire de texte) وفي الهولندية (Textgrammatik). وقد نقله بعض المترجمين إلى العربية بمصطلح نحو النص أو نحو النصوص، أو علم اللغة النصي، أو علم لغة النص، ولغويات النص أيضاً «وهذا الاضطراب راجع إلى عدم استقرار هذا المصطلح في الغرب فقد عُبر عنه

(١) ينظر:خليل البطاشي- الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب- دار جرير- عمان- الأردن- ط٠١ - ٢٠٠٩- ص٣٢- ٣٣

في الإنجليزية أيضاً (Linguistics of text) و(Text linguistics) إلى أن أصبح (Text Grammar) أكثرها قبولاً ودوراناً»[١]. وفي التركيب (نحو النص) يأخذ مصطلح (نحو) هنا «دلالة خاصة فهو يعني كل القوانين التي تحكم نظاماً ما»[٢].

ولما كان النحو في اصطلاح النحويين علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً،وغرضه معرفة صواب الكلام من خطئه فإن «نحو النص في اصطلاح النصيين علم بمبادئ وأصول يُعرف بها تماسك النص انسجاماً واتساقاً، وغرضه معرفة مدى تحقق نصية النص»[٣]. ويمكن تحديد مصطلح لسانيات النص بأنه «العلم الذي يبحث في سمات النصوص وأنواعها وصور الترابط والانسجام داخلها، ويهدف إلى تحليلها في أدق صورة تمكّننا من فهمها وتصنيفها ووضع نحو خاص لها، مما يسهم في إنجاح عملية التواصل التي يسعى إليها منتج النص ويشترك فيها متلقيه (...) أو هو الدراسة اللغوية لبنية النصوص»[٤].

وفيما يلي سنعرض بعض التعريفات التي اقترحها الباحثون في مجال لسانيات النص:

- يقول مصطفى النحّاس: «نحو النص هو النحو الذي يتخذ من النص وحدته الكبرى للتحليل بعكس نحو الجملة، الذي يعدّ الجملة وحدته الكبرى للتحليل، أو هو دراسة الوظيفة الدلالية لبعض العناصر النحوية وربطها بشبكة الدلالة في النص»[٥].
- أما صبحي الفقي فيحدّ نحو النص بأنه «ذلك الفرع من فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة الكبرى، وذلك بدراسة جوانب

(١) الأزهر الزناد- نسيج النص- ص٠٦
(٢) المرجع نفسه- ص١٨
(٣) د/ عثمان أبو زنيد- نحو النص(إطار نظري ودراسات تطبيقية)- ص٣١
(٤) نادية النجار- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق(الخطابة نموذجا)- مجلة علوم اللغة- مج٠٩- ع٠٢- دار غريب- القاهرة- مصر- ٢٠٠٦- ص٢٩٨
(٥) نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب- ص٠٤

عديدة أهمها الترابط أو التماسك ووسائله وأنواعه، والإحالة أو المرجعية وأنواعها والسياق النصي ودور المشاركين في النص (المرسل والمستقبل)، وهذه الدراسة تتضمن النص المنطوق والمكتوب على حد سواء»[1].

- ويقول فريد عوض حيدر عن نحو النص في كتابه (اتساق النص في سورة الكهف): إنه «علم من العلوم الحديثة؛ إذ تعود بدايته الفعلية إلى أربعة عقود من الزمن تقريباً، وهو يندرج تحت علم اللغة التطبيقي، إذ يهتم بتحليل النص (...)، واتجاهات تحليل النص في علم اللغة النصي متعددة ويمكن تصنيف أهمها في ستة اتجاهات:

١- اتجاه يهتم بالجانب النحوي ومنه أيضاً نموذج يعدّ النص سلسلة من الإضمار، وآخر يهتم بالربط بين الجمل، واتجاه التجزئة النحوية للنص عند (فاينرش).

٢- اتجاه يهتم بالجانب الدلالي ومنه نموذج السمات المعجمية بوصفها دلائل على الترابط النصي.

٣- اتجاه يهتم بالجانب النفسي.

٤- وكان (فان ديك) قد قدّم نموذجه النحوي،ف وسّع مفهوم النحو بحيث جمع في نموذجه بين عدد من الجوانب المطروحة في الاتجاهات السابقة، تلك الجوانب هي الجانب النحوي والدلالي والاتصالي التداولي...

٥- نموذج التحليل النحوي الدلالي للنص الذي قدّمه (بتوفي) وهو قريب من نموذج (فان ديك)، فلم يكتفِ في تحليل النص بالكشف عن العلاقات الداخلية في النص، بل اتسع لمجموعة المعاني الخارجية للنص والمعاني الإضافية والمعاني الإشارية والمعاني الإحالية والمعاني التداولية وغيرها»[2].

(١) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق- دار قباء- القاهرة- مصر- ط٠١- ٢٠٠٠- ج٠١- ص٣٦

(٢) فريد عوض حيدر- اتساق النص في سورة الكهف- مكتبة زهراء الشرق- القاهرة- مصر- ٢٠٠٤- ص٠٥- ٠٦- ٠٧

وما يمكن ملاحظته مما سبق أن مفهوم لسانيات النص يتبيّن بوضوح إذا ما قاربناه من زاوية المنهج الذي يعتمد عليه في دراسة النصوص وتحليلها، فهو ينطلق من فكرة أن النص يعتبر بنية لغوية كبرى (Macro structure) بالإمكان تقسيمها إلى بنيات لغوية صغرى (Micro structure) من خلالها نتوصل إلى بيان علاقات النص الداخلية وخصوصيته وتميّزه عن غيره من النصوص، والتحليل النصي في الحقيقة لا يتجلى في جوهره من خلال تطبيق نحو الجملة وإنما يتحقق من خلال تحليل العلاقات القائمة بين الوحدات النصية التي تضمّ مجموعات من الجمل؛ لأن للنص بناءً شاملاً تتجاوز دلالته الكلية دلالة مجموع مفرداته أو جمله «هذه الدلالة تتحقق من خلال التفاعل بين بنياته الصغرى التي تتآزر وتتداعى فيما بينها من أجل أن تؤدي دورها التركيبي والدلالي في تحقيق البنية الكبرى للنص»[1].

إذاً، فمنهج تحليل النص يسعى إلى تفكيك علاقات النص الداخلية ومعرفة أجزائه ومكوناته وطرق ارتباطها وتماسكها، وتحليله إلى عناصره الأولية لغوياً ودلالياً وتركيبياً لمعرفة القوانين الخاصة ببنائه وتميّزه، ثم إعادة بنائه من جديد... فيجب أن تكون دراسة البنيات اللغوية الصغرى خاضعة للتدرج الهرمي، أي تواجه النص باعتباره طبقة مركبة، وليست دراسة تتابعية مسطحة تولي تتابع الجمل أفقياً داخل النص جهدها الكامل «فمنهج التحليل النصي يسعى إلى أن يصبح النص كاملاً هو موضوع البحث، لذلك يركّز جهوده في دراسة العلاقات على النحو الآتي:

- العلاقات بين الجمل وأشباه الجمل داخل النص مثل دراسة الإجمال والتفصيل، والتوزيع وإعادة التوزيع، والإحالة والانزياح والتكرارات...
- والعلاقات داخل النص نوعان: علاقات أفقية وهي علاقات بين أجزاء الجملة، وعلاقات رأسية بين الجمل بعضها وبعض، وكلا النوعين له وظيفته الخاصة في بنية النص. وهذه العلاقات الأفقية هي علاقات

(١) ليلى يوسف- دور نحو الجملة في تفسير النص- ص٢٣٠

الإسناد ومتعلقاته من النعت والتعلق والمفعولية والحالية والتكملة عن طريق الإضافة أو الصلة أو غير ذلك. أما العلاقات الرأسية وهي ترابط الجمل بعضها ببعض وتجاورها في بنية النص الواحد فإنها تكون مسؤولة عن تكوين سياق نصي معين يساعد على تفسير التراكيب داخل النص بحيث تصبح كل جملة لا يمكن فهمها إلا من خلال ترابطها بأخواتها في النص»[1].

والجدير بالذكر أننا نجد مصطلح «نحو النص» في بعض الدراسات، مرادفاً لمصطلح «لسانيات النص» (محمد الشاوش مثلاً في كتابه أصول تحليل الخطاب)، والحق أن المدرسة الألمانية تميّز بينهما، فإذا كان نحو النص يعتمد على قواعد الجملة في دراسة جملتين أو أكثر انطلاقاً من تصوّر مفاده أن النص يتقاطع مع الجملة في العديد من الخصائص، وعليه يمكننا دراسة النص - ما دام مكوّناً من الجمل- بقواعد الجملة نفسها فهو جملة كبرى...في حين لسانيات النص هي العلم الذي يؤمن بأن النص يختلف عن الجملة وله قواعد خاصة به تختلف عن قواعد الجملة، فهو لا يعدّ بنية نحوية، بل بنية دلالية، كما أنه ليس مكوّناً من الجمل بقدر ما هو مشفّر فيها[2].

٤- قيمة لسانيات النص:

تتجاوز مهام لسانيات النص دور اللسانيات التقليدية (الجملية)، حيث لا يقتصر دوره على تنظيم الحقائق والعلاقات الإسنادية فحسب، ولا تكتفي بدراسة المستويات اللغوية، الصوتية والصرفية والدلالية من خلال وصف ظواهر كل مستوى وتحليلها، بل تهتم أيضاً بظاهرة الاتصال اللغوي وبأطرافه وشروطه وآليات حدوثه والآثار المترتبة عنه «وأشكال التفاعل ومستويات الاستخدام

(١) المرجع نفسه- ص٢٣٤

(٢) للزيادة والتفصيل انظر:كورنيليا صكوحي- لسانيات النص- ضمن كتاب جماعي بعنوان:مقالات في تحليل الخطاب- كلية الآداب والفنون- جامعة منوبة- ط١- ٢٠٠٨- ص(٥٦- ٥٧)

وأوجه التأثير التي تحقّقها الأشكال النصية في المتلقي، وأنواع المتلقي وصور التلقي وانفتاح النص وتعدد قراءاته»[1]، فهو يهدف إلى «صياغة نظرية نصية عامة تشكّل الأساس لوصف شامل للأشكال النصية المتباينة وعلاقاتها المتبادلة ويسهم بشكل فعّال مع النظرية اللغوية في تشكيل نظرية عامة للاتصال الفعلي الذي يتم عبر النص»[2].

وتتضمن مهمة لسانيات النص أيضاً كشف القناع عن أنماط النصوص، فقد يكون النص حجاجياً عقلياً، أو سردياً جمالياً أو حوارياً أو إخبارياً أو معتمداً على الوصف، هذه المهمة لا يمكن أن تتحقق في ظل لسانيات الجملة؛ لأن النمط لا يسفر عن وجهه إلا من خلال جماع الجمل المترابطة ترابطاً نصياً مقنعاً. فلسانيات النص تضطلع ببيان الخصائص الفردية للوحدات المكوّنة للنص، وأشكال الأبنية وطبيعة السياقات التي تحتضن النصوص ودرجات التماسك السطحي والانسجام الباطني وتحليل السمات المعرفية العامة التي تخوّل لنا إنتاج الشبكة العلائقية النصية في مرحلة الإنتاج وإعادة البناء في مرحلة التلقي... وقد توسّم فان ديك في لسانيات النص مهمة أخرى حين قال: «بإمكان نحو النص أن يصوغ القواعد التي تمكّننا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما»[3]. وقد توقّع (دي بوجراند) أيضاً أن تؤثر مساهمات نحو النص في دراسات الترجمة؛ لأنها أمر من أمور الأداء التي عجزت اللسانيات التقليدية عن تقديم ما يساعدها في الترجمة الآلية.

(١) سعيد حسن بحيرى- علم لغة النص- ص١٦٢

(٢) سعيد بحيرى- اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص- مجلة علامات في النقد- مج١٠- ع٣٨- ص١٤٦

(٣) نقلا عن: سعيد بحيرى- علم لغة النص- ص١٥٦

٥- لسانيات الجملة/ لسانيات النص: أيــة علاقة بينهما؟

لقد سجّل الدرس اللساني قفزة نوعية من حيث الكم والمنهج والغاية، وذلك بتمرده على حدوده الضيقة، فقد انتقل البحث فيه من مجال الجملة إلى مجال النص، ومما لا شك فيه أن الجملة تمثل الركيزة الأساس في بناء النص نحوياً، وما عاد من الممكن إغفال دورها ومكانتها في تحليل النصوص، لكن تجاوز حدود الجملة قد فتح آفاقاً أوسع لفهم وتفسير النصوص حاملات وعي الإنسان بتناقضاته وصراعاته الوجودية... وقد تمّ التغلب على الوصف النحوي الذي اقتصر على الجملة المفردة في ضوء ما عُرف بـ«فرضية التوسيع» التي تعدّ نقطة انطلاقها اعتبار النصوص وحدات متجاوزة للجملة... لكن كيف بدأ التفكير نحوياً في تجاوز الجملة؟ ثم ما هي طبيعة العلاقة القائمة ما بين نحو الجملة ونحو النص؟

والجدير بالذكر أن عملية التحوّل عرفت في بدايتها توسيعاً مبدئياً لقواعد الجملة، انطلاقاً من فكرة أن النصوص والجمل تشترك في الصفات نفسها، وعليه فالمنهج الخاص بنحو الجملة يمكن توظيفه في تحليل النص «ومن ثم كان نحو النص يُفهم على أنه نوع القواعد لعدة جمل، ولما كان تجاوز حدّ الجملة أمراً أساسياً لإدراك النصية فقد وُصفت النصوص بأنها كليات متجاوزة للجمل»[(١)]. وقد تبلور هذا التوجه في ظل أوجه التشابه القائمة بين الجملة والنص والمتمثلة في:

«أ- لا يمكن تحديد عدد نهائي من جهة الكم للجمل أو النصوص في كل لغة.

ب- تعدّ كل من الجمل والنصوص ناقلات للموضوعات ومصوغة صياغة زمنية.

ج- كلتا الوحدتين لهما في حدّ ذاتهما طابع بنيوي ويتكونان من عناصر لكل منهما علاقة بالآخر.

د- يمكن أن تأتلف الجمل والنصوص على أساس نماذج معينة في أقسام وتقوم هذه الأقسام بوظيفة نماذج لإنتاج الوحدات المذكورة وتلقيها»[(٢)].

(١) هاينه مان فولفجانج وديتر فيهفجر- مدخل إلى علم لغة النص- ص١٠

(٢) المرجع نفســـــه- ص٢٠

ولقد كانت بداية الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النص بطيئة ومحتشمة، تركّز الاهتمام فيها على وصف وحدات تتجاوز حدّ الجملة «العبارة» أي أنها لم تبلغ درجة وصف النص كمتوالية من الجمل «ويعدّ ممهد الطريق لهذا التصور في علم اللغة الروسي (بتشكوفسكي)وفي الدراسات اللغوية الجرمانية (ك. بوست) وذلك منذ سنة ١٩٤٩»[١]. لكن الجدير بالذكر أن بعض العلماء رفضوا الاتجاه المقتصر على دراسة الجملة وحاولوا الاتجاه إلى دراسة الوحدة الممثلة لتتابعات من الجمل، التي عُرفت فيما بعد بالنص، وحجتهم في ذلك أن البشر عندما يتواصلون لغوياً لا يمارسون ذلك في جمل منفردة منعزلة، بل في تتابعات مجاوزة للجملة مترابطة ومتماسكة، ولا تُدرك النصوص في ذلك أساساً بوصفها نتائج تفاعلات متجاوزة الإفراد «ويعني هذا أن كل تحليل لغوي يجب أن ينطلق من النص لكونه مجال الدرس وهذا ما دعا إليه (فاينرش ١٩٦٧) و(هارتمان ١٩٦٨)»[٢] فـ«النصوص وسيلة من وسائل حمل الأنشطة الإنسانية (...) والاتصال لا يتم بواسطة وصف الوحدات الصغرى صوتية وصرفية ولا بعرض العلاقات النحوية وإنما يتم باستعمال اللغة في موقف أدائي حقيقي، أي بإنشاء نص ما»[٣].

ومن ثمة يحرص علماء لسانيات النص على بيان قيمة نحو النص من حيث كونُه لا يقتصر على دراسة الجملة، بل يهدف إلى دراسة الروابط بين الجمل وتتابعاتها، ومظاهر انسجامها محاولين إبراز أوجه الاختلاف بين نحو الجملة، ونحو النص في النقاط التالية:

١- تنتمي الجملة إلى نظام افتراضي (النحو) في حين يعدّ النص نظاماً واقعياً تكوّن من خلال الانتخابات من بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضية.

٢- تتحدّد الجملة بمعيار أحادي (علم القواعد) من نظام معرفي وحيد (علم اللغة) في حين تتحدّد نصية النص بمعايير عدّة من مختلف الأنظمة المعرفية.

(١) المرجع نفسه- ص١٩

(٢) زنسيلاف واورزنياك- مدخل إلى علم النص- ت:سعيد حسن بحيرى- ص٣٦- ٣٧

(٣) تمام حسان- مقدمة ترجمة كتاب النص والخطاب والإجراء- ص٠٦

٣- تكون الجملة قواعدية أو لا تكون جملة البتة، أما النص فلا تنطبق عليه معايير النصية بمثل هذه الحدّة.

٤- يتأثر النص بالأعراف الاجتماعية والعوامل النفسية وبموقف وقوع النص بوجه خاص في حين يضعُف تأثر الجملة بهذه المؤثرات.

٥- يستند استغلال الجمل إلى المعرفة القواعدية التابعة لنظام افتراضي له صفة العمومية، أما استغلال النص فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعلية خاصة.

٦- يعتبر النص حدثاً يوجهه المرسل إلى المستقبل لإنشاء علاقات متنوعة وتوصيل مضامين يعيّنها المنتج، ولا تقتصر على العلاقات القواعدية، في حين لا تُعنى الجملة إلا بالعلاقات القواعدية، ومن ثم فهي لا تمثل حدثاً.

٧- تتّخذ الجملة شكلها المعيّن وفقاً للنظام الافتراضي المعلوم في حين تتشكل بنية النص بحسب ضوابط المشاركين والمستقبلين على حد سواء[١].

والحق أن هذا الفصل الحاد بين نحو الجملة ونحو النص يتعارض مع الواقع الفعلي، بسبب كونهما متكاملين، فالنص ما هو إلا مجموعة من الجمل، فكما أن الفونيم وحدة الكلمة، والكلمة وحدة الجملة، فالجملة وحدة النص «مما يؤكّد أن توسيع مجال علم اللغة ليشمل النصوص وتوظيفها في الاتصال لا يشكك مطلقا في أهمية الوحدات اللغوية المعزولة (الفونيمات والمورفيمات واللكسيمات والمركبات الاسمية والجمل)»[٢].

وفي هذا السياق يقول (برند شبلنر): «يقوم علم لغة النص على فكرة أن النص يعد الموضوع الرئيسي في التحليل والوصف اللغوي، هذا على الرغم من أن الجملة تعدّ (تقليداً وما زالت) أكبر وحدة لغوية وهكذا كانت النظرة إلى النحو التحويلي في شكله المعروف الذي ظهر لأول مرة في السنوات الخمس عشرة الماضية على أنه نحو الجملة، فالجملة هي المقصد في القضية التحويلية، وتُعرف اللغة في النظرية التحويلية

(١) ينظر:دي بوجراند- النص والخطاب والإجراء- ت:تمام حسان- ص٨٩- ٩٠

(٢) صبحي الفقي- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق- ج١٠- ص٢٨٩

على أنها مجموعة من الجمل التي ينتجها النحو، إن تركيبة (المتكلم- السامع) تتقرر بناء على الكفاءة في نحوية الجملة وقبولها، وسبقت الإشارة إلى أن وحدة الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي، وهكذا يمكن الحكم بقبول جملة ما إذا أرجعها الإنسان إلى الجملة السابقة، وتتضح الحاجة إلى إرجاع المسائل العملية البسيطة إلى معلومات الجمل السابقة...»[1].

ومن خلال هذا القول يتبين لنا أن نحو الجملة مرحلة أساسية في التحليل النصي، ما دامت الجملة هي الدعامة الأساسية البانية للنص، مع الاعتراف بأنها تدعّم نحو النص في مرحلة تشييد النسق التحليلي، لكنها تقف عاجزة أمام مجموعة الجمل المترابطة التي لها علاقة وثيقة بحيثيات الموقف الاتصالي. وبصدد حديثه عن العلاقة القائمة بين نحو الجملة ونحو النص يقول سعيد حسن بحيري: «...وكان التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات ومفاهيم وقواعد وأشكال وصف وتحليل وغير ذلك، الأساس الفعلي الذي بُنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعيب أفكارها وتصوراتها ومفاهيمها. ورأوا أن هذه الدراسة النحوية - مثلاً- قدّمت تحليلات جزئية مهمة لبعض الجوانب الخاصة بالعلاقات بين أجزاء الجملة والمتواليات الجملية، وشروط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب وأشكال السياقات والدلالات الخاصة وغير ذلك من الظواهر التي يختص بها نحو الجملة، ولم تخرج الدراسة عن إطار الجملة إلا في إشارات دقيقة إلى العلاقات الدلالية العميقة التي تربط بين الجمل والمتواليات الجملية، ورأوا كذلك أن كثيراً من الظواهر التركيبية لم تُفسّر تفسيراً كافياً مُقنعاً، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص»[2].

ويحدّد (أحمد المتوكل) ماهية النص بالتركيز على أهمية التماسك النصي بقوله: «...إلا أن النص لا يمكن حسب التصوّر الذي نقترحه هنا أن يكون إلا

(١) برند شبلنر- علم اللغة والدراسات الأدبية- - ص١٨٤

(٢) علم لغة النص- ص١٣٠- ١٣١

مجموعة من الجمل، وقد تكون الجمل المكوّنة للنص جملاً بسيطة أومعقدة أو جملًا من الفئتين معاً وهو الأغلب. وليس كل مجموعة من الجمل نصاً، فلا يقوم النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق، بعبارة أخرى، لا تشكّل مجموعة من الجمل نصاً إلا إذا كانت تكوّن خطاباً أي وحدة تواصلية يمكن أن تكون جملة بسيطة أو جملة معقدة أو نصاً كاملاً... ويمكن القول: إن النحو الوظيفي كان منذ نشأته نحو خطاب أي نحواً يستهدف وصف التواصلية التي نروم تحقيقها، إلا أن الدراسات التي أُنجزت في إطاره ظلت منحصرة في مجال الجملة البسيطة والجملة المعقدة، ولم يحاول اللسانيون الوظيفيون الانتقال إلى الخطاب إلا في السنوات الأخيرة»[1].

ويرى المتوكل أن تصور (فان ديك) في علم النص قوامه أن نحو النص ما هو إلا امتداد لنحو الجملة؛لأن نموذج بنية الجملة يمكن أن يعدّ نموذجاً جزئياً للنص ككل، ويقدّم المتوكل تفسيراً مبدئياً لتوجه فان ديك، حيث يقول عنه: «كان (فان دايك) يشير مرات في مؤلفاته الأولى إلى أن النحو الوظيفي ليس نحو جملة (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في اللسانيات الصورية) ولا يمكن أن يكون، نظراً لتوجهه الوظيفي التداولي، إلا نحو خطاب، إلا نحواً يرمي إلى وصف وتفسير الملفوظ/ المكتوب اللغوي بما فيه الخطاب الأكمل، أي النص. وأشار (دايك) بنفس المناسبات إلى أن الابتداء بدراسة الجملة لا يمكن أن يعدّ إلا عملية مرحلية تسبق دراسة النص وتمهّد لها»[2]. وتعليقاً على رؤية المتوكل هذه يقول الباحث (محمد سالم أبو عفرة): «...ومن هنا يتضح أن الدكتور المتوكل يبني نظريته وفق نظرية فان دايك الذي يربط ربطاً قوياً بين الجملة والنص؛ إذ هو يعيد في كتابه (الوظيفية بين الكلية والنمطية) قراءة الفصل الأخير من كتاب فان دايك الذي أفاد منه في كتابه (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)»[3].

(١) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- دار الأمان- الرباط- المغرب- ط٠١- ٢٠٠١- ص٨٢
(٢) الوظيفية بين الكلية والنمطية- دار الأمان- الرباط- المغرب- ط٠١- ٢٠٠٣- ص٩٧
(٣) السبك في العربية المعاصرة- ص٢٠- ٢١

ويرى (مازن الوعر) أن نحو الجملة إنما هو مستقل عن نظرية تحليل الخطاب، وأن الدرس النصي يقصي نحو الجملة[1]، وتعقيباً على هذه الرؤية يقول (أشرف عبدالبديع عبدالكريم) في دراسته حول نموذج إيزنبرج: «نجد إيزنبرج يردّ هذه الرؤية، ويصدّر بحثه بقوله: إن العلاقات القائمة في النص مردّها في الأساس إلى التتابعات/ السلاسل الجملية وهذه الرؤية تمثل الأساس عنده»[2].

(١) ينظر: مازن الوعر- نظرية تحليل الخطاب واستقلالية نحو الجملة- مجلة الموقف الأدبي- دمشق- سوريا- ع٣٨٥- ٢٠٠٣- ص٠١

(٢) العناصر المكوّنة لنظرية النص(إيزنبرج نموذجا)- مجلة علوم اللغة- مج٠٩- ع٠٤- دار غريب- القاهرة- مصر- ٢٠٠٦- ص٢٢

خاتمة

وفي ضوء ما سبق بيانه حول طبيعة الأنموذج اللساني النصي، نستنتج أن العلاقة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص تجمع بين الاتصال والانفصال، أو تمثل شبه قطيعة، وذلك بالنظر إلى الركائز الأربع التي تؤسّس لأية معرفة علمية، فمن حيث تاريخ العلم، لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن ندّعي وجود قطيعة تامة ما بين لسانيات النص ولسانيات الجملة. فالأنموذج الجديد (لسانيات النص) في مقاربة الظاهرة اللغوية، لم ينطلق من فراغ، بل تأسّس من خلفية القراءة النقدية البنّاءة لما يعرف بلسانيات الجملة. الأمر الذي أفرز طموحات لسانية متعددة، أهمها، تجاوز حدّ الجملة في التحليل، والعناية بالظواهر النصية التي تميّز النص من اللانص (التماسك النصي- الانسجام النصي- أبنية التطابق- الحذف ودوره في تحقيق الانسجام- التكرار والمصاحبة المعجمية في النص وغيرها)، لكن هل هذا يعني أن العلاقة بين لسانيات النص ولسانيات الجملة هي علاقة امتدادية خالصة؟ إن الحكم على العلاقة بينهما - في رأيي- يقع في الوسط، فما هو بالقطيعة التامة، ولا هو بالامتداد الخالص، وبتعبير آخر، يمكننا أن نقول بأن العلاقة بينهما هي شبه قطيعة؛لأن لسانيات الجملة كانت هي الأرضية التي بُني عليها صرح لسانيات النص (=امتداد)، وهذا لا يعني في الوقت نفسه أن الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص كان انتقالاً كميّاً فقط، بل هناك اختلافٌ بينهما فرضه تحوّل الموضوع والمنهج والغاية (=قطيعة)... أما من حيث موضوع العلم فيتخذ اللسانيون النصيون «النص» موضوعاً لدرسهم الجديد، معرضين بذلك عن الموضوع الذي كان مهيمناً على الدرس اللساني قبلهم وهو الجملة، بحجة أنّهم يرون أن النص هو الأساس في المعرفة والتواصل، فاللغة حين تستعمل تتجلّى في النصوص التي تحمل وعينا وتجاربنا وأغراضنا، فما دمنا نتواصل ونبني العلاقات الاجتماعية ونكوّن معارفنا بالنص (وليس بجمل منفردة متفرقة)، كان لزاماً علينا أن نركّز اهتمامنا عليه. وعلى الرغم من أن النص يتكوّن من الجمل إلا أن ماهيته تختلف عن ماهية

الجملة، فالنص مشفّرٌ في الجمل وليس مجموعة من الجمل، أي أنه يعدّ وحدةً دلالية وليس وحدة بنيوية نحوية. فلا يمكن أن تكون دلالة النص هي مجموع الدلالات الجزئية للجمل...وكما تعدّدت تعاريف الجملة تعدّدت مفاهيم النص بتعدّد زوايا النظر، فهناك من قارب مفهوم النص من زاوية نحوية، أو زاوية دلالية، أو زاوية تداولية، وهناك من حاول دمج هذه الزوايا المختلفة. وعلى الباحث في مجال لسانيات النص أن يحدّد تصوّره للموضوع (النص)، ويصرّح به منذ البداية لكي يسلم من التناقض المنهجي في بحثه... وأما من حيث المنهج فإذا كان التحليل هو المنهج الغالب على البحث في لسانيات الجملة، فإن التركيب هو البديل الذي يراه علماء لسانيات النص مناسباً لدراساتهم، وحجتهم في ذلك أن اللغة تعمل في سياق معيّن، ويُسيّرها منتجٌ ومتلقّ أومؤوّل، وتتغيّر معطياته الدلالية بتغيّر ظروف إنتاجها (المكان والزمان والسياق). وعليه فالمنهج السليم يقتضي دراسة اللغة (النص) بالانفتاح الإيجابي على السياقات كافة التي ساهمت في تشكيلها، وهذا ما يعرف بالمنهج التركيبي (أي التركيب بين لغة النص كنظام من الأدلة، وبين السياقات المحيطة والمستخدمين لها)، أما منهج لسانيات الجملة فهو تحليليٌّ، يقوم بعزل الجملة وتجريدها من السياق الذي وُلدت من رحمه، قصد معرفة القانون التركيبي الذي تعمل وفقه... ومن حيث الغاية نجد علماء لسانيات الجملة يهدفون إلى تحقيق غاية شكلية بنيوية محضة، تتمثل في وصف بنية الجملة وتصنيفها، ووضع القالب أو القانون الذي ينبغي أن تحتكم إليه، وهي بهذا علم معياري، يقعّد لسطح الجملة البنيوي، ولا يهتمّ بما تكون عليه اللغة، بل بما ينبغي أن تكون عليه. في حين تتمثل غاية البحث اللساني النصي في بيان كيفية تحقيق التواصل من خلال النصوص؛ لأنها تدرس النص من خلال السياقات التي يتحرك في محيطها. وغالباً ما تُخرق قواعد النظام اللغوي في النصوص بتأثيرات سياقية، خاصة في الأعمال الأدبية (الانزياحات مثلاً).

والجدير بالذكر أن الدرس اللساني لم يجعل النص محطته الأخيرة، بل نجده مستمراً في مغامرته الاستكشافية الفكرية، فبعد أن تجاوز الجملة وصار الحديث

عن لسانيات النص، امتد التجاوز مفهوم النص أيضاً وتحول البحث اللساني إلى ما يعرف بعلم النص أو لسانيات الخطاب، على اعتبار أن الخطاب عنصر ومكوّن فكري مجرّد، في حين يبقى النص ذا طابع ملموس قابل للتسجيل، ولما كان النص كذلك فإنه لا مناص من العودة إليه من الوجهة العلمية الموضوعية، ولم يستطع مفهوم الخطاب على وجاهته أن يزحزح النص عن قيمته المركزية في دراسة الخطاب، فاللغة في الخطاب لا تقول ذاتها، بل تتلبّس بمعطيات سياقية وفكرية متشعبة، تجعلها وسيلة لسبر أغوار الخطاب الذي تتضافر في بنائه معطيات داخلية (=لسانيات النص) ومعطيات خارجية (=السياقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والأيديولوجية وغيرها).

قائمة المراجع المعتمدة

(أ) المراجع العربية:

- **أبـو زنيد (عثـمان)**- نحو النص (إطـار نظري ودراسـات تطبيقية)- عـالم الكتب الحديث- إربد- الأردن- ط١- ٢٠١٠م.
- **بحـيري (سـعيد حسـن)**- علـم لغـة النـص: المفاهيـم والاتجاهـات- مؤسسـة المختـار- القاهـرة- مـصر- ط٢- ٢٠٠٤م.
- **بحيري (سـعيد حسـن)**- دراسـات لغويـة تطبيقيـة في العلاقة بـين البنية والدلالـة- مكتبة الآداب- القاهرة- مـصر- ط١- ٢٠٠٥م.
- **البطـاشي (خليـل بـن يـاسر)**- الترابـط النـصي في ضـوء التحليل اللسـاني للخطـاب- دار جريـر- عـمان- الأردن- ط١- ٢٠٠٩م.
- **حيـدر (فريد عوض)**- اتسـاق النص في سـورة الكهـف- مكتبة زهراء الـشرق- القاهرة- مصر- ط١- ٢٠٠٤م.
- **الزنـاد (الأزهـر)**- نسـيج النـص (بحـث فيـما يكـون بـه الملفـوظ نصـاً)- المركـز الثقـافي العـربي- بـيروت- لبنـان- ط١- ١٩٩٣م.
- **الشـاوش (محمـد)**- أصول تحليل الخطـاب في النظريـة النحويـة العربية- المؤسسـة العربية للتوزيـع- جامعـة منوبة- تونـس- ط١- ٢٠٠١م.
- **صكّوحـي (كورنيليافـون راد) وآخـرون**- مقـالات في تحليـل الخطـاب- تقديـم: حمـادي صمـود- كليـة الآداب والفنـون- جامعـة منوبـة- ط١- ٢٠٠٨م.
- **عبداللطيـف (محمـد حماسـة)**- النحـو والدلالـة: مدخل لدراسـة المعنى النحـوي الدلالي- دار غريـب- القاهرة- مـصر- ط١- ٢٠٠٦م.
- **العبـد (محمـد)**- اللغـة والإبـداع الأدبي- الأكاديمية الحديثـة للكتاب الجامعـي- القاهرة- مـصر- ط٢- ٢٠٠٧م.
- **الفقـي (صبحـي إبراهيم)**- علـم اللغة النصي بـين النظريـة والتطبيق- دار قبـاء- القاهرة- مصر- ط١- ٢٠٠٠م.

- **مصلوح (سعد)**- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص- ضمن الكتاب التذكاري لذكرى عبدالسلام هارون- جامعة الكويت- ١٩٩١م.

(ب) المراجع المترجمة إلى العربية:

- **برند شبلنر- علم اللغة والدراسات الأدبية**- ت: محمود جاد الرب- الدار الفنية للنشر والتوزيع- ط٠١ - ١٩٨٧م.
- **دي بوجراند، درسلر- النص والخطاب والإجراء**- ت: تمام حسان- عالم الكتب- القاهرة- مصر- ط ٠١- ١٩٩٨م.
- **زتسيسلاف وأورزنياك**- مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص- ت: حسن بحيري- مؤسسة المختار- القاهرة- مصر- ط ٠١- ٢٠٠٣م.
- **هاينه فولفجانج وديتر فيهفيجر**- مدخل إلى علم لغة النص- تر: حسن بحيري- زهراء الشرق- القاهرة- مصر- ط٠١- ٢٠٠٤م.

(ج) المقالات والدوريات:

- **بحيري (سعيد حسن)**- اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص- مجلة علامات في النقد- مج١٠- ع٣٨-
- **النجار (نادية رمضان)**- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق (الخطابة النبوية نموذجا) مجلة علوم اللغة- مج٠٩- ع٠٢- دار غريب- القاهرة- مصر- ٢٠٠٦م.
- ليلى يوسف- دور نحو الجملة في تفسير النص- بحث منشور في كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية- كلية دار العلوم- جامعة القاهرة- مصر -فبراير- ٢٠٠٥م.
- **الوعر (مازن)**- نظرية تحليل الخطاب واستقلالية نحو الجملة- مجلة الموقف الأدبي- دمشق- سوريا- ع٣٨٥- ٢٠٠٣م.
- **عبدالبديع عبدالكريم (أشرف)**- العناصر المكوّنة لنظرية النص (إيزنبرج نموذجاً)- مجلة علوم اللغة- مج٠٩- ع٠٤- دار غريب- القاهرة- مصر- ٢٠٠٦م.